العرب
الإثنين 2021/06/14
السنة 44 العدد 12089

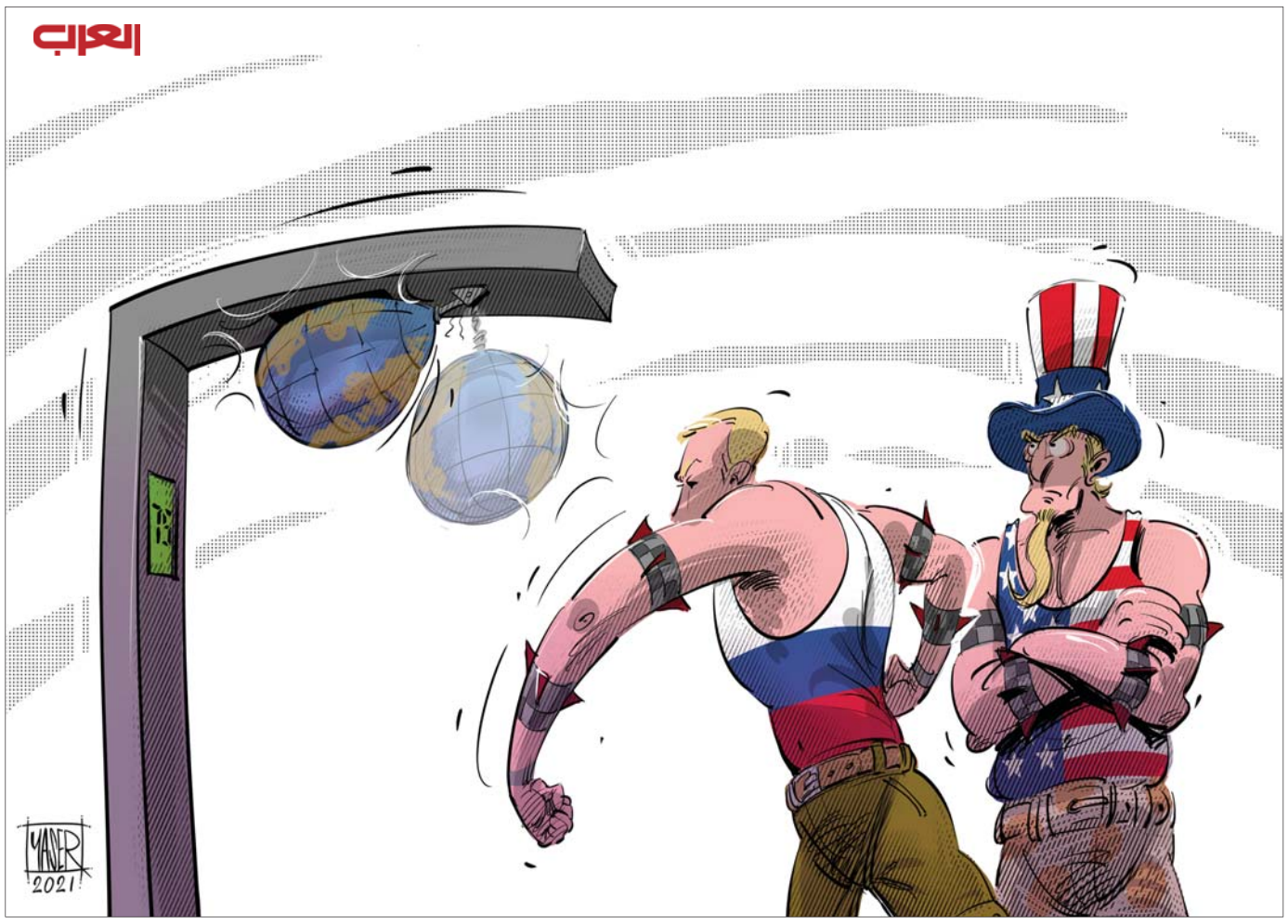


# مستقبل النظام العالمي برسم قمة بايدن - بوتين الأولى

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

ترنو الأنظار نحو القمة الأولى بين الرئيسين جو بايدن وفلاديمير بوتين في جنيف، مع التطلع إلى تبلور ملامح عالم ما بعد كورونا وصياغة التوازنات العالمية على ضوء الأشكال الجديدة من التنافسية والحرب الباردة داخل الثلاثي الأميركي- الصيني- الروسي. لن يتمخض هذا اللقاء، على الأرجح، عن صفقات أو تسويات في ملفات خلافية متراكمة، لكنه سيرسي العودة إلى الحوار بالرغم من التشنج بين واشنطن وموسكو، وصعوبة تجاوز العبارات القاسية وغير الدبلوماسية بين سيّدَيْ البيت الأبيض والكرملين.

ومما لا شك فيه أن مسعى بايدن لإعادة إحياء الحلف الغربي ضد الصين وروسيا وتحت يافطة حماية الديمقراطية، يعتبره بوتين تحديا كبيرا لأنه يعيق تصميمه على اكتساب القوة والنفوذ. وهذا الفرز سيطبع المرحلة الحالية من العلاقات الدولية ويزيد من المواجهات السيبرانية والاقتصادية والحروب بالوكالة.

أتى الرئيس الأميركي إلى أوروبا لحضور قمة الدول السبع وقمة حلف الناتو قبل القمة مع نظيره الروسي. وقد تباهى برفع لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن الواضح أن بايدن أراد التأكيد أنّ "ليست أميركا وحدها هي التي عادت، بل القيم الأميركية عادت أيضاً إلى اللعبة الدولية". وخلف هذا التوجه تكمن حسابات جيوسياسية بقدر ما هي أخلاقية لأنها تتزامن مع مساعي الصين وروسيا تغليب أنظمتهما "السلطوية" و"الأوتوقراطية" على الأنظمة الديمقراطية. وهكذا لا تنشغل واشنطن حصراً بالمواجهة حول اللقاحات ضد كورونا، بل تعتزم أيضًا نقل المعركة من جديد إلى غلبة القيم والنماذج بعد أربع سنوات من رئاسة ترامب، غابت عنها هذه الأولوية.

ومن هنا ينطلق بايدن نحو جنيف مع الاعتقاد بأن الولايات المتحدة والعالم يحتاجان إلى جرعة معززة من الديمقراطية في الخارج، ويطال ذلك روسيا في المقام الأول لأنها أكثر عدوانية حسب واشنطن ولأن قدرتها على إيذاء الغرب أكبر من قدرات الصين، ولو أن الاستراتيجيين الأميركيين يركزون على أولوية الخطر الصيني متعدد الأبعاد .

**بالنسبة إلى الرئيس الأميركي إنها لحظة إبراز التفوق وإبلاغ ذلك لرئيس بلاد يصنفها على أنها تهديد وجودي لبلاده، أما بالنسبة إلى بوتين فإن صورة روسيا في العالم هي أحد المفاتيح الأساسية لشرعيتها**

ليس من الأكيد أن القيم والأخلاق تمثلان الأولوية لواشنطن قبل مصالحها ومقاربتها للجغرافيا السياسية، لكن كما عادة الديمقراطيين تمثل مسألة حقوق الإنسان ومنظومة القيم الغلاف لسياسات أميركية هجومية. ويجدر التذكير أن بايدن اجتمع مع بوتين عندما كان نائبا لأوباما، وينقل عنه أنه قال في تلك المرحلة عن بوتين أنه "بلا روح". ووصفه بعد وصوله إلى البيت الأبيض بـ"القاتل" بالرغم من قيامه بخطوة تجديد معاهدة "نيو ستارت" خلافاً لترامب (لاحقا رفض بايدن تجديد معاهدة "السماوات المفتوحة" مما يدلل على مناخ عميق من عدم الثقة) وغالب الظن أن وصف "القاتل" ليس له صلة بموضوع المعارض نافالني، بل من شك بايدن حول التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية ضد الديمقراطيين والهجمات السيبرانية في العام الماضي. لكن سيد الكرملين لم يرد مباشرة على الإهانة بل اكتفى بالتمني أن يكون بايدن أقل انفعالاً خلال القمة، مع التشديد على أن "العلاقات الأميركية – الروسية تمرّ بأسوأ أحوالها".

ضمن هكذا أجواء ستنعقد القمة الأولى المنتظرة وكأننا في زمن الحرب الباردة والتي لا تنقصها الملفات الخلافية من سباق التسلح إلى أوكرانيا والجوار الروسي وحقوق الإنسان وبورما والكثير من نقاط التوتر العالمي. وبينما يأتي سيد الكرملين إلى القمة بعدما هدد بتكسير أسنان كل من يتجرأ على روسيا، وبعدما زاد من الإجراءات بحق معارضيه وخاصة المقربين من نافالني، يحل الرئيس بايدن في أوروبا مركزا على إحياء الحلف الغربي الديمقراطي ضد روسيا والصين، لكن الوضع الداخلي الأميركي يمثل إحدى نقاط ضعفه لأن بوتين كما الكثير من القادة الأوروبيين يراقب احتمال فوز الجمهوريين في الانتخابات النصفية القادمة في 2022 أو احتمال عودة ترامب أو فوز أحد مؤيديه في 2024. ومن هنا لن تكون مهمة الرئيس الديمقراطي سهلة لأنه يراهن على أن نجاحاته الخارجية سيكون لها تأثير مباشر على الأميركيين، ولعل أبلغ تعبير في هذا الإطار، ما جاء على لسان مستشار الأمن القومي جيك سوليفان الذي قال "عندما يعود بايدن إلى واشنطن، نعتقد بأننا سنكون في وضع أقوى لإدارة التهديدات والتحديات الرئيسية التي يواجهها هذا البلد، بما في ذلك كوفيد – 19، المناخ، الصين، الإنترنت، روسيا، وتشكيل قواعد التجارة والتكنولوجيا".

من جانبه، سينتهز بوتين فرصة انعقاد هذه القمة كي يبين للروس والعالم أنه الند الذي يقارع رئيس القوة العظمى، ومما لا شك فيه أن مهارة بوتين التكتيكية لا تعني امتلاك استراتيجية متكاملة، وأن الدبلوماسية "المراوغة" لا تخفي التناقضات العميقة التي تميز نهج موسكو. بالفعل، روسيا قوة استراتيجية كبرى لكنها لا تملك كل عناصر القوة للعب في ملعب الفريقين الكبيرين الآخرين (الأميركي والصيني). وحسب خبراء أوروبيين بالشأن الروسي تمثل الصين التهديد الحقيقي الوحيد لروسيا بشكل مباشر، وهكذا لا تتطابق المصالح قصيرة الأمد ومصالح البلاد طويلة الأمد. ومن هنا ربما يأخذ بايدن هذا العامل بعين الاعتبار كي لا تواجه واشنطن مستقبلاً الثنائي الصيني – الروسي الموحد.

في مطلق الأحوال هناك معركة الصورة ونظرة العالم لكل من بايدن وبوتين على ضوء ما سيحصل على ضفاف بحيرة ليمان. بالنسبة إلى الرئيس الأميركي إنها لحظة إبراز التفوق وإبلاغ ذلك لرئيس بلاد يصنفها على أنها تهديد وجودي لبلاده. أما بالنسبة إلى بوتين، فإن صورة روسيا في العالم هي أحد المفاتيح الأساسية لشرعيتها. ليس المهم إذن الرخاء الاقتصادي والحرية ، بل الأهم أن "القيصر الجديد" أعاد لروسيا دورها العالمي ويعمل على إعادة مجدها.

يسعى بوتين لتعزيز مكانته في العالم وقوته في روسيا، لذا يحرك النزعة الوحدوية الروسية تجاه أوكرانيا (وبيلاروسيا، وبلدان البلطيق) في مسعى لبعث النواة الروسية الصلبة للاتحاد السوفييتي السابق .

ومن الناحية العملية نذكر أن بوتين أراد اختبار بايدن، في مارس الماضي، عبر الساحة الأوكرانية ظنا منه أن واشنطن المنسحبة من أفغانستان وغير المهتمة بالقوقاز كما كان ذلك من قبل، ربما تتراجع أيضا عن دعم كييف. لكن تشدد بايدن حيال الحشد الروسي ضد أوكرانيا دفع بوتين إلى المرونة وسحب قواته، لكنه بالمقابل أخذ يفرض نفسه محاورا مع رهان ضمني على جعل واشنطن تسلّم مع مرور الزمن بالأمر الواقع الذي فرضته موسكو مع ضم شبه جزيرة القرم، وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

وما سيكون قيد الانتباه متابعة مواقف الزعيمين من التطورات في الشرق الأوسط التي لن تنال على الأرجح الكثير من الوقت، إذ أنه مقابل الاهتمام الأميركي بإعادة الوصل مع إيران كأولوية في الشرق الأوسط، استغل بوتين أخطاء واشنطن والفراغ، حيث عمل على الانطلاق من سوريا والتنسيق مع إسرائيل وتركيا، والتقرب من مصر ودول عربية في الخليج والتدخل في ليبيا، لكنه وضع إيران نصب عينيه في سياق استراتيجية تتنبه أيضا للتمدد الصيني وتنسيقه مع باكستان على المدى المتوسط.

لن تسمح هذه القمة لبايدن بالتغطية على تداعيات الانسحاب الأميركي من العديد من الشؤون العالمية، ولن تمنح بوتين الفرصة لتكريس مكاسبه التي يبقى بعضها هشاً. في قمة الأسئلة المفتوحة سيصعب إعطاء أجوبة حاسمة تتلاءم مع المتغيرات السياسية والاستراتيجية والبيئية والصحية، وسينتظر انبثاق نظام عالمي جديد نتائج صراعات هذا العقد من الزمن وتجاذباته في ظل احتدام تنافس لا ينحصر في القطبين الكبيرين سابقاً، بل يتمركز أساسا بين العملاق الأميركي والتنين الصيني.

# كثرة الطهاة تعيق مهمة مصر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تفاءل الكثيرون بعد حرب غزة بشأن الاقتراب من معادلة جديدة لوقف الترهل الحاصل في القضية الفلسطينية، وراهنت تقديرات سياسية على أن الرعاية المصرية للحوار وإنهاء الانقسام ستكون أفضل هذه المرة من سابقاتها، لأن هناك أجواء داخلية وإقليمية ودولية يمكن الاستفادة منها للتخلص من تعقيدات أعاقت نجاح الجولات الماضية.

انتهى الحوار الجماعي قبل أن يبدأ وأعلنت القاهرة عدم انعقاد جولة السبت الماضي، وأسقط في يد عدد كبير من المتفائلين وعادوا إلى خيبة الأمل التي صاحبتهم طويلا، ففي كل مرة يتم التوصل فيها إلى تفاهمات بين الفصائل الفلسطينية لا يتم تطبيقها وتنهار قبل أن يجف حبرها وتعود الحركات للأماكن التي تستقر فيها داخل فلسطين وخارجها.

رأت القاهرة أنه لا داعي للجلوس الجماعي للحديث عن ترتيب البيت الفلسطيني في ظل مسافات متباعدة وهوّة يصعب تجسيرها، فهناك من يصرون على مواصلة الهدم، واكتفت بحوارات منفصلة مع حركتي فتح وحماس لبضعة أيام للتفاهم حول خطوط عريضة يمكن البناء عليها خلال الفترة المقبلة، وحتى هذه قد لا يتم تحقيقها.

يبدو أن كثرة الطهاة السياسيين وتعدد المولين الماليين، من إيران إلى قطر وتركيا وما خفي أعظم، لهم رأي في حوارات الفصائل التي أرادت منها القاهرة أبعد من تكريس دورها أو تثبيت نفوذها، فخلال السنوات الماضية حاولت جهات عديدة سحب الدور والنفوذ لكنها لم تتمكن من ذلك، وفي أول محك مصيري مثلته حرب غزة كانت مصر الوحيدة القادرة على وقف إطلاق النار ضمن معادلة تجاوزت فيها دور الوسيط إلى السعي لضبط أوجه الخلل المزمن في مفاصل القضية الفلسطينية.

تتمثل أول مظاهر الضبط في محاولة إنهاء الانقسام بين فتح وحماس كأكبر حركتين على الساحة، غير أن الشروط التي وضعها كل طرف أعاقت الهدف الذي تسعى له مصر، حيث شعر كلاهما أنه الأحق بالقيادة وله داعمون ومولون يحرصون على تخريب فكرة استعادة اللحمة الوطنية، لأن الوصول إليها يقوّض الكثير من الأدوار الخارجية التي اعتادت توزيع الأدوار وارتاحت لاستمرار الانقسام.

تتجاوز فتح التآكل الذي ينخر جسمها والتفسخ الذي أصاب هياكلها وتريد أن يتم التعامل معها كحركة قائدة للنضال الفلسطيني، وتتجاوز حماس اعتراض كثيرين على توجهاتها السياسية والعقائدية وتصر على أن تُعامل كرأس حربة في مقاومة إسرائيل، وبين هذه وتلك دوائر عدة منحازة لكل طرف، لا تريد للدور المصري نجاحا يسهم في تعديل الدفة الفلسطينية ووضعها على المسار الصحيح.

في كل دورة حرب مع إسرائيل أو أزمة فلسطينية عاجلة تتقدم فيها مصر بمقاربة أو مبادرة للمصالحة بين الفصائل تعلم أنها تتحرك وسط حقل من الألغام، وأكدت خبراتها أن الحل لا بد أن يأتي من الداخل، فإذا اتفقت الحركات المختلفة على إنهاء الانقسام يمكن الالتفاف حول أجندة وطنية، وطالما استمر التباين والتراشق والتخوين والتآمر سوف يظل التضارب بين الأجندات عائقا.

تحوّل تعمّد التضارب إلى هدف يحقق المكاسب للبعض، لأن من يقفون خلف الستار يتغذون عليه ويدفعون من أجله ثمنا باهظا، ويدركون أنه في اللحظة التي تصل فيها مصر إلى مصالحة عادلة ومستقرة بين الفصائل تنتهي أدوارهم ويتم تشكيل قيادة وطنية جماعية تتولى إدارة الحوار مع إسرائيل واختيار الطريقة المناسبة.

تتذرع إسرائيل بأن الانقسام الفلسطيني عائق أمام عودتها إلى المفاوضات، وهو حق يراد به باطل، ففي أوج عنفوان حركة فتح أيام الزعيم الراحل ياسر عرفات لم تلتزم بالقرارات الدولية، وماطلت وناورت حتى تمكنت من اغتياله لإحداث فتنة داخلية والبدء في كتابة سطور صفحة جديدة عنوانها توسيع الفجوة بين القوى الفلسطينية.

يمثل الانقسام الذريعة التي تستند عليها إسرائيل للهروب من المفاوضات، لذلك تحرص القاهرة على دحضها عبر مواصلة الدعوة للمحادثات التي يعني توقفها أو إعلان فشلها انتقالها إلى محطة أخرى، عربية أو غير عربية، لأن إدارة الحوار لم تعد عملية مطلوبة لقطع الطريق على خيار الحرب أو وسيلة لإقامة الدولة الفلسطينية، بل تنتقل في يد بعض القوى إلى أداة للمناكفة الإقليمية.

اعتقدت مصر أن الفرصة مواتية للحوار بعد حرب غزة وحاولت الاستفادة من الزخم الدولي الراغب في إيجاد حل لأزمة مستعصية، واستشعرت الولايات المتحدة الخطورة التي تنطوي عليها العودة إلى الحرب على مصالحها في المنطقة، ومنحت واشنطن القاهرة ضوءا أخضر لمواصلة دورها بما يتجاوز الهدنة المؤقتة، ودعم فكرة تمديده لفترة طويلة كي يتم فتح الطريق أمام العودة للتسوية السياسية.

انزعج الطهاة والممولون من هذه النتيجة وسعوا لتخريب خطة القاهرة لإنهاء الانقسام، حيث يتكفل نجاحها بفتح الباب للخطط التالية الرامية لإيجاد حل مقبول للقضية الفلسطينية، ما يفسّر الشروط المفاجئة التي أعلنتها فتح وحماس قبل جلوس الفصائل جميعا وجها لوجه، وكأن الهدف هو تفجير الحوار قبل بدايته، الأمر الذي فهمته القاهرة وسارعت بالإعلان عن التأجيل لأجل غير مسمى.

يمثل التأجيل المفتوح إلى وقت طويل أو قصير رسالة لا تخلو من إهانة سياسية للفصائل الفلسطينية، ويفيد بأن القاهرة ليست مستعدة لتكرار الدخول في محادثات لا طائل من ورائها سوى التقاط الصور الودية، ولن تتعامل مع الحوار كعملية سياسية في حد ذاتها، ويعقد بصرف النظر عن الحصيلة التي يمكن أن يتمخض عنها.

تريد مصر التأكيد على أنها تجاوزت المرحلة التي لجأت إليها في أوقات لم تكن قدرتها السياسية تسمح بأكثر من استعطاف الفصائل للاجتماع والحوار، لكن اليوم لديها من المفاتيح ما يساعدها على ممارسة ضغوط قوية على الفصائل ومن يعرقلون المحادثات الإيجابية أو يسخّرون طاقاتهم لعدم إنهاء الانقسام.

إذا كان البعض من الطهاة يعتبرون فشل الحوار هدفا تكتيكيا ويعملون على إفساده بكل الوسائل الممكنة، فمصر على يقين من أن نجاحه يمثل لها هدفا استراتيجيا ودونه لن تتمكن من القيام بدورها الإقليمي، وينتقص الإخفاق من الدعم الذي حصلت عليه مؤخرا، والأخطر أنه يمثل انتصارا للمعسكر المقابل ويعني أن المراوحة الفلسطينية لن تنتهي والدوران في الحلقة المفرغة لن يتوقف.

أعدت مصر خطتها لإعادة الإعمار في قطاع غزة كمدخل آخر يعزز مكانتها على الساحة الفلسطينية، لكن هذه يمكن أن تتأثر بالمشكلات الحالية بين الفصائل. فالانقسام تجاوز الأمور السياسية وأصبح ينخر كل القضايا الحياتية ويتاجر بها، لأن التوازنات الحركية لا تزال تتغلب على نظيرتها الوطنية.